

سلطنة عمان  
وزارة التنمية الاجتماعية  
المديرية العامة للتنمية الاسرية

## ورقة عمل حول

# " حقوق الطفل في مرحلة الطفولة المبكرة دول مجلس التعاون أنموذجا "

محمد عبده الزغير  
خبير شؤون الطفولة  
بوزارة التنمية الاجتماعية

## مقدمة:

- الاهتمام بحقوق الطفل في دول مجلس التعاون والمنطقة العربية اجمالاً هو امتداد متواصل للاهتمام التاريخي بالأطفال، وعبر مختلف الأديان والحضارات القديمة والفلسفات في المنطقة، الذي تجسد في الاهتمام على أساس المعطى القومي والديني والوطني والقبلي. كما أنه ارتبط بالمعطى العالمي مع بدايات القرن العشرين.

- تنطلق دول مجلس التعاون والدول العربية نحو النهوض بأوضاع الطفولة، مستندة إلى رصيد أصيل من التراث الحضاري والقيم الروحية الرفيعة النابعة من أصول عقيدتها الإسلامية وثقافتها العربية، التي تدعو وتحض على التماسك والتكافل الاجتماعي، والتساند والتآزر والتراحم والمودة والبر، وهي قيم تتسامى بالإنسان والمجتمع.

- تعتبر مرحلة الطفولة المبكرة هي مرحلة التأسيس في تكوين شخصية الطفل من نواحيها المختلفة الجسدية، والوجدانية، والاجتماعية، والذهنية، ففي هذه المرحلة ترسم أبعاد نمو الطفل وفيها يتم تكوين أنماط التفكير والسلوك وبناء أساسيات المفاهيم والمعارف، والخبرات والميول والاتجاهات.

- الإنفاق على المرحلة المبكرة للطفولة هو حق للطفل واستثمار واعد ومضمون النتائج. كما أن رعاية وتعليم الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة يعد من مسؤولية الدولة لكونها قضية أمن قومي وتتعلق بالتوزيع الاستراتيجي للموارد وبالتممية المستدامة.

## أولاً : الاتفاقيات والالتزامات الدولية التي تناولت حقوق الطفل اجمالاً وحقوق الطفل في مرحلة الطفولة المبكرة بشكل خاص.

- يعد حق الطفل في الرعاية والتربية حقاً أساسياً يتصدر قائمة حقوق الانسان، فالتربية عملية هادفة منذ خلق الانسان،
- في العصر الحديث تطور مفهوم حقوق الطفل ليأخذ شكلاً دولياً عبر منظومة عصبة الامم ولاحقا عبر الامم المتحدة، وعبرت عنه عدداً من الاعلانات والاتفاقيات كإعلان جنيف لحقوق الطفل لعام (١٩٢٤)، والاعلان العالمي لحقوق الطفل (١٩٥٩). وقد ضم الاعلان العالمي لحقوق الانسان (١٩٤٨)، مبدأ أساسياً وهو احترام الطفولة، ولحقته بعد ذلك عدداً من العهود والاعلانات والاتفاقيات الدولية كالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المادتين ٢٣ و ٢٤) والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المادة ١٠) واتفاقية حقوق الطفل (١٩٨٩).

- شكلت الالتزامات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة، الشكل الآخر المنظم لعملية إعمال الحقوق في المجالات المختلفة، وفي هذا السياق جاء المؤتمر العالمي حول التربية للجميع في مؤتمر عام ١٩٩٠ (جومتين) ليؤكد على ضرورة أن تبدأ رعاية الطفل منذ ولادته، واعتبر ان مرحلة الطفولة المبكرة جزء أساسي من مرحلة التعليم الاساسي.

- أكد المنتدى العالمي للتعليم من أجل الجميع (٢٠٠٠) على مفهوم الاستيعاب وتوسيعه وتحسين الخدمات المقدمة للطفولة المبكرة، والخذ بمنهج الرعاية الشاملة، مؤكداً على أن التوجه العالمي في مجال الطفولة المبكرة قد تجاوز مفهوم إعداد الطفل للمرحلة التالية (الابتدائية) ليصبح الهدف هو الرعاية المتكاملة والمبكرة .



## **أ ) اتفاقية حقوق الطفل وحقوق الطفل في مرحلة الطفولة المبكرة:**

**قدّمت الاتفاقية عقدًا اجتماعيًا جديدًا يبنى على فكرتين أساسيتين:**

- 1. الاعتراف بالطفل كصاحب حقوق فعال.**
- 2. الاعتراف بالدول الاعضاء كمكلفة بمسؤولية الوفاء لتهيئة الظروف الضرورية لممارسة الحقوق بشكل كامل.**

- هذا العقد الاجتماعي الجديد لحقوق الطفل تطور ليشمل المجالات التي فرضتها التغيرات والتحديات العالمية الجديدة من أجل حماية الطفل، وتم التعبير عنها بمحتويات البروتوكولات الاختيارية المعنية بحماية الأطفال وهي:

1. البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة.

2. البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية.

3. البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل من أجل إتاحة إجراء تقديم البلاغات.

- تعتبر اتفاقية حقوق الطفل جزءاً رئيسياً ومكماً لقانون حقوق الإنسان العالمي. وتكتسب الاتفاقية أهمية خاصة لأنها المرة الأولى في تاريخ القانون الدولي التي تحدّد فيها حقوق الأطفال ضمن اتفاقية ملزمة للدول التي تصادق عليها.

- تتكون الاتفاقية من (٥٤) مادة، موزعة على (٣) أجزاء والديباجة، احتوى الجزء الأول من الاتفاقية، وهو المعني بالحقوق على (٤١) مادة، والجزء الثاني الخاص بالتعهد واللجان على (٤) مواد، والجزء الثالث على (٩) مواد تختص بالضوابط وغيرها.



- الاتفاقية ملزمة للحكومات. فحكومة كل بلد هي المسؤولة عن تأمين الالتزام بالمعايير التي وضعت في الاتفاقية، في الممارسة العملية، كإصدار القوانين والتشريعات، واتخاذ التدابير اللازمة، كما أن مؤسسات المجتمع المدني المختلفة والقطاع الخاص ... وغيرها مسؤولة في المشاركة لتحقيق الإجراءات المساعدة لإعمال حقوق الطفل.

- دعت الاتفاقية الحكومات إلى أن تقدم الدعم والعون اللازم للاباء والامهات لممارسة مسؤولياتهم المرتبطة بتربية ورعاية الطفل، وأن تنشئ الدول مؤسسات نظامية وغير نظامية تعني بالسهر على توفير العناية اللازمة للطفل منذ مولده (وقبل ذلك أيضاً) وأن تعترف الدول بحق كل طفل أن يعيش في مستوى معيشي ملائم لنموه البدني ونماءه العقلي والروحي والاخلاقي والاجتماعي.

## الاتفاقية اعتمدت على أربعة مبادئ أساسية وهي:

- أ) مبدأ عدم التمييز (المادة ٢)
- ب) مبدأ المصلحة الفضلى للطفل (المادة ٣)
- ج) مبدأ الحق في الحماية والرعاية والنماء (المادة ٦)
- د) مبدأ المشاركة للأطفال (المادة ١٢)

وتتضمن الاتفاقية (٤١) مادة مستقلة تشرح حقوق الأطفال بشكل متكامل لا يمكن تجزئتها وفصلها كونها متداخلة ومعنية بالطفل كوحدة متكاملة.

## ب ( التعليق العام بشأن حقوق الطفل في مرحلة الطفولة المبكرة:

- نظمت اللجنة في العام ٢٠٠٤ يوماً للمناقشة العامة حول موضوع " إعمال حقوق الطفل في مرحلة الطفولة المبكرة ". وقد أسفر ذلك عن تقديم مجموعة من التوصيات، فضلاً عن اتخاذ قرارٍ بإعداد تعليقٍ عامٍ بشأن هذا الموضوع الهام.

- اصدرت لجنة حقوق الطفل في عام ٢٠٠٥ التعليق العام رقم (٧) بشأن إعمال حقوق الطفل في مرحلة الطفولة المبكرة.

- تضمن التعليق العام التعريف العملي للطفولة المبكرة بأنها تمتد من الولادة وحتى عمر (٨) سنوات وتشمل كل الاطفال الصغار بدءاً من الولادة وطوال فترة الحضانة والفترة السابقة للالتحاق بالمدرسة وخلال فترة الانتقال إلى المدرسة.

- يهدف التعليق العام إلى:

□ تعزيز فهم حقوق الإنسان لجميع صغار الأطفال وتوجيه انتباه الدول الأطراف إلى التزاماتها تجاه صغار الأطفال.

□ التشجيع على الاعتراف بصغار الأطفال بوصفهم فاعلين اجتماعيين منذ بداية الحياة وبأن لهم مصالح وقدرات ومواطن ضعف خاصة بهم .

□ توجيه الانتباه إلى أوجه التنوع في مرحلة الطفولة المبكرة التي يلزم أخذها في الحسبان عند تنفيذ الاتفاقية،

□ الإسهام في أعمال الحقوق لجميع صغار الأطفال عن طريق وضع وتعزيز سياسات وقوانين وبرامج.

## أكد التعليق على مسؤوليات الوالدين وتقديم المساعدة لهما، وعلى أهمية :

❖ إيلاء دور أساسي للوالدين ولمقدمي الرعاية الأولية الآخرين.

❖ احترام القدرات المتطورة لدى الأطفال أمر حاسم لإعمال حقوقهم،

❖ احترام أدوار الوالدين في النهوض بنمو الطفل ورفاهه، واحترام الأولوية المقررة للوالدين، أي الأمهات والآباء.

❖ تقديم المساعدة إلى الوالدين، أي مطالبة الدول بأن تقدم المساعدة المناسبة إلى الوالدين والأوصياء القانونيين والأسر الموسعة في أداء مسؤولياتها المتعلقة بتربية الأطفال.



- للإيفاء بهذه المبادئ والحقوق، دعا التعليق العام الدول إلى وضع سياسات وبرامج شاملة من أجل مرحلة الطفولة المبكرة، ووضع معايير برامج وأنشطة تدريب مهني للمتعاملين مع صغار الاطفال بحيث تراعي الفئات العمرية.

- ركز التعليق على التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، وعلى ضرورة جعل التعليم الابتدائي إلزامياً ومتاحاً مجاناً للجميع (المادة ٢٨).

- الدول مسؤولة عن تقديم الخدمات فيما يتعلق بتنمية الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة. وينبغي أن يكون دور القطاع الخاص والمجتمع المدني مكملًا - لا بديلاً - لدور الدولة. وفي الحالات التي تؤدي فيها دوائر خدمات غير تابعة للدولة دوراً رئيسياً، فإنه ينبغي على الدولة القيام برصد وتنظيم نوعية تقديم هذه الخدمات بغية ضمان حماية حقوق الأطفال وصيانة مصالحهم الفضلى.

- حدد التعليق احتياج صغار الأطفال إلى حماية خاصة، وأشار إلى الظروف الصعبة الرئيسية التي يكون لها آثار واضحة على الحقوق في مرحلة الطفولة المبكرة كظروف الإساءة والإهمال، والأطفال المحرومون من أسر، واللاجئون، والأطفال المعوقون، والعمل الضار، وإساءة استعمال المواد المخدرة، والاعتداء والاستغلال الجنسي، وبيع الأطفال والاتجار بهم واختطافهم، والسلوك المنحرف وخرق القانون وغيرها من الظروف.

- أكد التعليق في ختامه على بناء القدرات من أجل الطفولة المبكرة، مشيراً إلى أهمية الآتي:

- تخصيص الموارد من أجل مرحلة الطفولة المبكرة.
- جمع البيانات وإدارتها.
- بناء القدرات فيما يتعلق بالبحوث في مرحلة الطفولة المبكرة.
- التدريب على الحقوق في مرحلة الطفولة المبكرة، وغيرها من المجالات المرتبطة بالتعاون وتنسيق الجهود.

## ثانياً: قراءة موجزة لأوضاع حقوق الطفل في مرحلة الطفولة المبكرة بدول مجلس التعاون.

### ١ ( المؤشرات الاساسية والسكانية:

وفقاً لتقرير اليونيسيف عن وضع الأطفال في العالم ٢٠١٢، يقدر عدد السكان في دول مجلس التعاون في عام ٢٠٠٩ بحوالي (٦٧.٥) مليون نسمة، وتشير البيانات أن عدد السكان في الفئة العمرية (دون ١٨ عام) بلغ حوالي (٢٥.٩) مليون نسمة، أي يتعدى ثلث إجمالي عدد السكان، مما يشير إلى كبر حجم هذه الفئة، الامر الذي يتطلب زيادة الحاجة إلى التوسع في برامج تنشئة ورعاية الأطفال والناشئة.

ويبلغ عدد الاطفال للفئة العمرية اقل من ٥ اعوام حوالي ( ٨.٤ ) مليون نسمة، أي ما يقارب ثلث الفئة العمرية (دون ١٨ عام) . وهذه الفئة تحتاج الى رعاية وحماية خاصة .

## ٢ ( الرعاية الصحية:

- توجد أقل المعدلات لوفيات الاطفال في دول مجلس التعاون، فبالنسبة لوفيات الأطفال دون الخامسة والأطفال الرضع للاعوام ٢٠١٠ - ٢٠١٥ في كل من الامارات، والبحرين، وقطر، والكويت، وعمان يلاحظ انخفاض المعدل او اقترابه من (١٠) حالة وفاة لكل الف مولود حي كما انخفض المعدل عن (٢٠) حالة وفاة لكل الف مولود حي في السعودية. وهذه المعدلات تقترب من معدلات الدول المتقدمة، وبهذا حققت هذه الدول هدف الالفية للتنمية الخاص بتخفيض وفيات الاطفال. بينما لا يزال المعدل مرتفعاً في اليمن، ويقترب من معدلات الدول الاقل نمواً في العالم.

- حققت مستويات التحصين ضد الامراض القاتلة والخطيرة على الطفل في دول مجلس التعاون (السل، الخناق والكزاز، شلل الاطفال، الحصبة، والتهاب الكبد الوبائي)، نسب عالية في اغلب الدول حيث تتفاوت بين ٩٤ % في اقلها و ٩٩ % في اعلاها، وتلعب التطعيمات دوراً اساسياً في تخفيض وفيات الاطفال. وتشير بيانات اليمن إلى تقدم ملحوظ إلا أنه لا يزال بحاجة إلى المزيد من الجهود لتعميم التحصينات في المناطق والقرى النائية.

### ( 3 ) الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة:

- يعرف التصنيف الدولي التعليم قبل الابتدائي بأنه يشمل جميع البرامج التي تكفل، بالإضافة إلى توفير الرعاية للأطفال، توفير مجموعة منظمة وهادفة من أنشطة التعلم سواء في مؤسسة تعليمية نظامية أو في بيئة غير نظامية. وتوجه برامج التعليم ما قبل الابتدائي عادة إلى الاطفال في سن الثالثة فما فوق.

- أشار التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع للعام ٢٠٠٧ بشأن الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، إلى أن العديد من صغار الاطفال في الدول العربية يظلون مستبعدين من هذه البرامج. وعلى الرغم من تزايد الطلب على برامج اكثر تنظيماً للرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، نتيجة لتزايد حركات الهجرة، ولتنمو الحضري، وانخراط النساء في سوق العمل، فما زال الملايين من الاطفال في المنطقة العربية محرومين من الانتفاع ببرامج الرعاية، والتلقيح المناعي الاساسي، وهي العناصر التي يحتاجون إليها من أجل البقاء والنمو والتطور.



- تستثنى دول مجلس التعاون من هذا التقييم في الجوانب المتعلقة بالرعاية، إلا أن الجانب الخاص بالتعليم لا يزال بحاجة إلى المزيد من الجهود حيث تبين المؤشرات الإحصائية تدني نسب الالتحاق في مؤسسات التربية.

- بقراءة أولية لمعطيات توافر مؤسسات رعاية وتربية الطفولة في دول مجلس التعاون، تجدر الإشارة إلى البدايات التاريخية لبرامج الطفولة المبكرة في دول مجلس التعاون، حيث يلاحظ حداثة النشأة في أغلب دول المنطقة.

- يلاحظ ان الاهتمام بمؤسسات تربية الطفولة المبكرة بدأ في منتصف الخمسينيات من القرن العشرين في كل من الكويت والبحرين والسعودية، ثم توسع في السبعينيات في كل الامارات وعمان واليمن، ودخل في اطار اهتمام وزارة التربية والتعليم في قطر مع بداية الثمانينيات.

- بشأن تبعية هذه المؤسسات فقد اختلفت من دولة الى اخرى، ففي الامارات تتوزع تبعية هذه المؤسسات على القطاعين الحكومي والخاص. بينما في البحرين يتحمل القطاع الخاص المسؤولية الاساسية في انشاء مؤسسات رعاية وتربية الطفولة المبكرة. وفي السعودية يتقاسم القطاع الحكومي والخاص مسؤولية هذه المؤسسات وهكذا الحال في قطر. وفي عمان يتحمل القطاع الخاص المسؤولية الاساسية في ادارة هذه المؤسسات وهناك تواجد محدود لمؤسسات حكومية واهلية. وفي اليمن يسيطر القطاع الخاص على مسؤولية هذه المؤسسات، وهناك نسبة لا بأس بها تتبع القطاع الحكومي.

- تختلف مستويات القبول في التعليم ما قبل المدرسة من دولة الى اخرى، وبشكل عام يمكن تحديد المرحلة العمرية لدور الحضانة بين شهر ٣ - ٦ سنوات، ولرياض الاطفال ما بين ٣ - ٦ سنوات. ويلاحظ بشكل عام ان دور الحضانة في اغلب دول المنطقة هي من مسؤولية وزارة الشؤون او التنمية الاجتماعية، بينما تشرف وزارة التربية والتعليم على رياض الأطفال من خلال إدارة رياض الأطفال التي تم استحداثها ضمن الهياكل التنظيمية للوزارات . وفي اغلب الدول يلاحظ ان التعليم في هذه المرحلة غير الزامي، ويخرج عن نطاق السلم التعليمي النظامي.

## - من القراءة العامة لعدد من الدراسات والتقارير العربية والمحلية يلاحظ الآتي:

❖ ان التربية المبكرة أي الالتحاق بمؤسسة تربية قبل بلوغ سن السادسة ليست مرحلة الزامية ولا تدرج ضمن السلم التعليمي او التعليم الالزامي في اغلب دول المنطقة.

❖ تدني نسب الالتحاق أي انخفاض نسبة الاستيعاب بمؤسسات الطفولة المبكرة في اغلب دول المنطقة، مقارنة بعدد الاطفال في هذه المرحلة وفقا للإحصائيات السكانية.

❖ تبين المؤشرات المتوافرة ان المؤسسات التربوية الخاصة بمرحلة الطفولة المبكرة في اغلب دول المنطقة يتولاها القطاع الخاص، حيث يتحمل مسؤولية قيادتها وادارتها بما في ذلك الجوانب التربوية والفنية، وعدم وضوح المؤشرات الخاصة بالإنفاق الحكومي على التعليم قبل الابتدائي في بعض دول المنطقة.

ومن العرض السابق تركز الورقة على مسألتين أساسيتين تتعلقان بالبعد الحقوقي للطفل في مرحلة الطفولة المبكرة، وهي:

(١) الزامية التربية في مرحلة الطفولة المبكرة

(٢) دعم الاسرة ومؤسسات التربية للوفاء بالتربية المبكرة



## (١) الزامية التربية في مرحلة الطفولة المبكرة:

- أكدت اتفاقية حقوق الطفل على الزامية التعليم واتاحته مجاناً للجميع وفقاً للمادة (٢٨). ووضح التفسير الذي اكده التعليق رقم (٧) حول الحق في التعليم أثناء مرحلة الطفولة المبكرة على أنه يبدأ عند الولادة وأنه يرتبط على نحو وثيق بحق صغار الأطفال في النمو إلى أقصى حد ممكن.

- وفقاً للمسؤولية في متابعة حقوق الطفل، فإن الاتفاقية ألزمت الدول على اعمال هذه الحقوق، ومن هنا تأتي مسؤوليتها في تقديم الخدمات المتعلقة بتنمية الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة، على ان يكون دور القطاع الخاص والمجتمع المدني مكملًا - لا بديلاً - لدور الدولة. وعلى الدولة القيام برصد وتنظيم نوعية تقديم الخدمات في الحالات التي تؤدي فيها دوائر خدمات غير تابعة للدولة دوراً رئيسياً.

- واقع المؤسسات المعنية بالتربية والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة في دول مجلس التعاون، لوحظ سيطرة القطاع الخاص على العملية التربوية، ويعود ذلك الى مسألة تركيز الجهود الحكومية على التعليم الاساسي والثانوي بهدف الاسراع في تأهيل كوادر وطنية للدراسات الجامعية وتخرج كفاءات تقود مؤسسات الدولة، ولذا اعتبر حينها التعليم قبل المدرسي على انه غير اساسي، ولذا انيطت مهمته للقطاع الخاص.

- انتشار النظرة الاقتصادية التي روج لها البنك الدولي منذ منتصف الثمانينيات بشأن تطبيق السياسات الاقتصادية الكلية ، حيث ركزت برامج التكيف على النهوض باقتصاد السوق باعتباره هدفاً رئيسياً حتى على حساب البرامج الاجتماعية وما يرتبط بها من إنفاق.

- مع إتباع عدد من دول المنطقة خيار اقتصاد السوق و التكيف الهيكلي للاقتصاد يلاحظ تأثير تلك السياسات على قطاع واسع من الأطفال، ويشمل ذلك أهم قطاعين وهما التعليم والصحة، فمع تراجع دور الدولة في هذه القطاعات لصالح القطاع الخاص المحكوم بمبدأ الربح، تتقلص فرص الالتحاق الدراسي أمام الأطفال الذين ينتمون إلى الفئات الاجتماعية ذات الدخل المنخفض، كما أن اعتماد رسوم إضافية على المستفيدين من خدمات التعليم الرسمي، وزيادة هذه الرسوم و الأقساط المدرسية في المدارس الخاصة، من شأنه أن يؤخر التوسع في تعليم الإناث، أو حتى الارتداد عن الخطوات الإيجابية التي حققتها بعض البلدان في هذا المجال.

- استنادا إلى مبادئ اتفاقية حقوق الطفل وتحديدًا مصلحة الطفل الفضلى تدعو الورقة إلى أهمية استثمار مرحلة الطفولة المبكرة، وتكثيف الجهود الحكومية في إنشاء مؤسسات للرعاية والتربية ذات جودة عالية، على أن يسيرها كفاءات وطنية. وبالتالي زيادة الإشراف على المؤسسات التي يديرها القطاع الخاص.

## ٢) دعم الاسرة ومؤسسات التربية للوفاء بالتربية المبكرة:

■ لا تزال الاسرة في مجتمعاتنا العربية والخليجية تحتفظ بكثير من وظائفها فيما يتعلق بالتنشئة الاجتماعية للأبناء، ومع ذلك ظهرت العديد من التحديات الخاصة على صعيد الاسرة بالمجتمعات الخليجية.

■ جاءت نتائج الطفرة النفطية وثراء دول المنطقة وانعكاسه على مستوى دخل الاسر، لتوكل الرعاية والتربية للأبناء الى العمالة الوافدة الرخيصة.

■ نبهت العديد من الدراسات الرصينة على مستوى دول مجلس التعاون إلى عدد من التغيرات الجذرية التي صاحبت الأسرة والتنشئة الاجتماعية، ومنها ظاهرة المربيات أو الشغالات التي ترى الورقة أنها إشكالية خطيرة ينبغي إعادة مراجعتها ومعالجتها وهي ترتبط بتربية الطفل (بالوكالة) في اهم مرحلة من مراحل تطوره.

- ارتبطت هذه الظاهرة بعدة عوامل ومنها دخول المرأة إلى سوق العمل والوفرة المالية التي تحققت للأسر جراء التحولات الاقتصادية، إلا أنها للأسف كانت حلول سريعة، ولم تعطِ فرصة للتفكير بحلول اجتماعية أخرى مبنية على إمكانية وواقع هذه المجتمعات، كالعامل مثلاً على توسيع نظام تربية الطفولة المبكرة من خلال دور الحضانات ورياض الأطفال كما هو الحال في أوروبا والدول المتقدمة.

- يعادل أهمية دور الأسرة في التنشئة سوى التعليم قبل المدرسي. إذ أنهما يشكلان مع الركنتين الأساسيين لعملية التنشئة. وتجدر الإشارة إلى أنه رغم التحسن الكمي في التعليم قبل المدرسي في المجتمع العربي الخليجي، إلا أنه لا تزال هناك من العوامل في العملية التربوية وتنظيمها ومحتوياتها ما يشكل سبباً للتساؤل حول مدى متانة التنشئة الاجتماعية في هذه المؤسسة.



- تبين التقارير أن مؤسسات التربية قبل المدرسة في المجتمع العربي الخليجي، تضم أعدادا من المعلمين والعاملين من جنسيات متعددة، عربية وأجنبية وآسيوية سواءً في المدارس الحكومية أم الأهلية أم الأجنبية. وتستعين معظم أقطار المجتمع العربي الخليجي بعمالة تعليمية وافدة كثيفة العدد ومتنوعة الانتماء، نتيجة لقلّة جاذبية مهنة التعليم قبل المدرسي بمتاعبها وأعبائها المعروفة مقارنة بمردودها، بالنسبة لأبناء الخليج.

- ان رعاية وتعليم الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة هي أولا مسؤولية الاسرة، كما انها مسؤولية الدولة لكونها قضية أمن قومي وتتعلق ببناء الانسان، وعليها تقع مسؤولية تعزيز ادوار المؤسسات التربوية للطفل.

**ثالثاً: بعض المقترحات لتعزيز حقوق الطفل في مرحلة الطفولة المبكرة في دول مجلس التعاون.**

❖ دعوة المكاتب المتخصصة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الى تبني سياسة اجتماعية للطفولة، تركز في اهدافها ومحاورها على مرحلة الطفولة المبكرة، وتعزيز دور الحكومات في انشاء مؤسسات الرعاية والتربية قبل المدرسية.

❖ دعوة المؤسسات والهيئات المعنية بالطفولة في دول مجلس التعاون الى ضم التعليم قبل المدرسي الى السلم التعليمي، واعادة النظر فيما يخص الاشراف والمتابعة على هذه المؤسسات لتكون جهة موحدة مركزية أو شراكة عدة جهات ( نظرة تنموية وليس شؤون).

❖ تطوير أقسام رياض الأطفال، وبرامج تنمية الطفولة الموجودة في الجامعات الحكومية والخاصة، ودعم إنشاء مراكز علمية لدراسات الطفولة فيهما، ولاحقاً معاهد أكاديمية علمية متخصصة، ويمكن البدء بتنسيق الجهود بين الجهات الحكومية المعنية بالطفولة والجامعات لتكثيف البحوث والدراسات في مجالات الطفولة ومراحلها المختلفة.

❖ تنسيق جهود الجامعات ومراكز التدريب المهني في دول مجلس التعاون في تأهيل عمالة وطنية متعددة الاختصاصات (مدراء ومشرفات مربيات ومعلمات ومعلمين، حراس إنشاءات، سائقين وغيرهم من المواطنين) للعمل في المجالات ذات الصلة بتربية ورعاية الاطفال في مرحلة الطفولة المبكرة.

# شكراً لاستماعكم

